مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المتغيرات المؤثرة على النظام السياسي في بنغلادش
اسم الكاتب: م.د. ابتسام محمد العامري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6946
تاريخ الاسترداد: 2025/04/30 22:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات المؤثرة على النظام السياسي في بنغلادش

المدرس الدكتورة
ابتسام محمد العامري (*)

المقدمة :

كبقية الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية اختارت باكستان نظاما سياسيا يماثل نظام الدولة التي استعمرتها وهي بريطانيا، وبما ان بنغلادش كانت جزءا من باكستان وانفصلت عنها في عام ١٩٧١، فكان طبيعيا ان تختار النظام نفسه وهو النظام البرلماني، وطوال السنوات التي تلت الانفصال لم يستطع هذا النظام ان يصل لا الى درجة من النضج السياسي والمؤسسي، ولا الى مجموعة من القواعد العامة التي تحكم بناءه السياسي بحيث تنتظم قواعد اللعبة السياسية في البلاد على وفق هذا البناء، فالنظام السياسي البنغالي ظل اسيرا لأنساق سياسية ابتعدت عن الديمقراطية الحقيقية ، فالتقلبات السياسية المستمرة، التي ولدتها الانقلابات العسكرية وحالة التجاذبات الحادة بين الاحزاب السياسية انتجت نظاما سياسيا يمتاز بضعف فاعليته السياسية بسبب امتداد تأثير الروابط التقليدية والقبلية على مؤسسات الحكم المختلفة السياسية والحزبية، وارتهان القرار السياسي بيد مجموعة تعطي الاولوية للمصالح الضيقة على حساب المصالح العامة، وعدم قدرة النظام على تحقيق درجة عالية من الممارسة الديمقراطية الى غير ذلك من المسببات.

ان ضعف فاعلية النظام السياسية اثرت بدورها على هيكل مؤسساته القائمة التي اتسمت بالضعف والهشاشة، وعدم ممارستها للدور المطلوب منها في ظل نظام يفترض انه يعتمد الديمقراطية قاعدة لحكمه، بل ان هذه المؤسسات اصبحت وسيلة تستخدم من قبل القوى المتنفذة في النظام لتكريس حالة عدم الاستقرار السياسي في بنغلادش، ما دام هذا الوضع يطيل مدة بقائها اذا كانت في السلطة، او يوفر لها الارضية المناسبة للوصول للسلطة اذا كانت خارجها.

وفي ضوء هذه الوقائع والحقائق تهدف هذه الدراسة الى معرفة ماهية المتغيرات المؤثرة على النظام السياسي البنغالي، وكيفية اداء مؤسساته الدستورية لوظائفها، وهل بأمكانها تعميق الديمقراطية وتجذيرها في البلاد، والصمود بوجه التحديات الكبيرة التي تواجه عملها ام انها ستنهار تحت ضغط المشاكل والازمات الحادة التي تعصف بالبلاد بسبب حالة الشد والجذب بين الحكومة والمعارضة، اعتمادا على ذلك تم تقسيم هذا البحث على وفق هيكلية تتكون من ثلاثة مباحث ومدخل حملت العناوين الآتية:

المدخل: نبذة تعريفية عن بنغلادش.

المبحث الاول: المؤسسات الدستورية للنظام السياسي البنغالي.

(*) **باحثة في قسم الدراسات الاسيوية –مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد.**

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي البنغالي.
المبحث الثالث: مستقبل النظام السياسي البنغالي.

مدخل:

تقع بنغلادش في جنوب آسيا وتحدها الهند من كل الجهات ما عدا جهة اقصى الشمال الشرقي والتي تحدها منها ميانمار (بورما)، أما من الجنوب فيحدها خليج البنغال، وتشكل بنغلادش مع الولاية الهندية في غرب البنغال منطقة البنغال العرقية متعددة اللغات.

تبلغ مساحة بنغلادش ١٤٨،٣٩٣ الف كم، وتضم البلاد التي يبلغ عدد سكانها حسب أحصاءات العام ٢٠٠٧ما يقارب ١٥٩مليون نسمة أجناسا مختلفة يشكل البنغاليين نحو٩٨%من اجمالي السكان بينما تتوزع النسبة الباقية ما بين الفرس والمغول والهنود والصينيين والبيهاريين، وهؤلاء يعتنقون أديان مختلفة تتوزع مابين الاسلام٨٨ %والهندوسية١٠% و ٢%ما بين المسيحية والبوذية والاحيائية(الارواحية) وغيرها.

وتتكون بنغلادش من أتحاد فيدرالي يشمل ست ولايات هي العاصمة دكا وشيتاجونغ وسلهت وأرجشاهي وبارسال وخولنا وهذه الولايات الست مقسمة الى ٦٤ وحدة أدارية يجري انتخاب مجالس بلديتها وعُمدها ورؤساء احيائها كل خمس سنوات[١].

كانت بنغلادش جزءا من جمهورية باكستان بعد تقسيم شبه القارة الهندية الى دولتين في عام ١٩٤٧ وبقيت على هذا الحال حتى أواخر العام ١٩٧٠عندما جرت الانتخابات العامة حيث أسفرت عن فوز حزب رابطة عوامي بقيادة الشيخ (مجيب الرحمن) بـ١٦٧ مقعد من أصل ١٦٩ مقعد في باكستان الشرقية (بنغلادش) فيما فاز حزب الشعب بقيادة (ذو الفقار علي بوتو) بـ٨٢ مقعد من أصل ١٣٨ مقعد في باكستان الغربية ، وهذه النتيجة كانت تؤهل الشيخ (مجيب الرحمن) لتشكيل الحكومة لكن المؤسسة العسكرية في باكستان ومعها السياسيون المتنفذون رفضوا هذا الواقع مما اثار أستياءً عاما في باكستان الشرقية[٢]، وبينما كان السياسيون في أسلام آباد يتظاهرون بالتفاوض مع سياسيي دكا لحل أزمة دستورية حسب تصورهم كان الجيش الباكستاني يحشد قواته بأمر من الحكومة في باكستان الشرقية[٣] وعندما وصلت الامور الى طريق مسدود أعلن (مجيب الرحمن) أنفصال باكستان الشرقية عن جمهورية باكستان مما دفع جيش الاخيرة لاجتياح البلاد لاخضاعها بالقوة وتم أعتقال (مجيب الرحمن) بتهمة أختلاس الاموال، وسادت البلاد حالة من الفوضى دفعت الهند للتدخل من أجل دعم أنفصال بنغلادش وأستطاع الجيش الهندي بمساعدة جيش تحرير

---

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر: د. جلال السعيد الحفناوي ، جمهورية بنغلادش، في : د.محمد السيد سليم ود. رجاء ابراهيم سليم (محرران)، الاطلس الاسيوي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية، ٢٠٠٣ ، ص١٦٥، وص ١٦٧. وايضا:wikipedia . org

[٢] د. عبد الرزاق مطلك الفهد ، المرأة في العالم الثالث ، بغداد ، مكتب الغفران، ٢٠٠٨ ، ص ٨٨ .

[٣] محمد حسنين هيكل ، احاديث في اسيا ، بيروت ، دار المعارف ، بلا تاريخ ، ص ٢٨٥ .

البنغال من أسر الجيش الباكستاني في بنغلادش وأعلان أستقلالها في ٢٦ آذار ١٩٧١ حيث تولى الشيخ (مجيب الرحمن) رئاسة اول حكومة بعد الاستقلال [٤].

عاشت بنغلادش بعد الاستقلال حالة من عدم الاستقرار السياسي حيث شهدت البلاد الكثير من الانقلابات العسكرية لا سيما للمدة ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٢ بقيام مجموعة من الضباط بأغتيال (مجيب الرحمن) في عام ١٩٧٥ ليأتي بدلا منه الجنرال (ضياء الرحمن) والذي شهدت مدة حكمه حالة من الانفراج السياسي نوعا ما مع بعض التقييدات في الحريات والحقوق المدنية والحياة النيابية، واستمر الحال على ماهو عليه أثناء مدة حكم الرئيس (حسين محمد أرشاد) الذي جاء الى الحكم عن طريق أنقلاب عسكري منهيا حكم (ضياء الرحمن) في عام ١٩٨٢، ورغم ان الرئيس أرشاد دعا الى اجراء انتخابات برلمانية مدعيا أعادة البلاد الى الحكم المدني في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ ألا ان البلاد ظلت رازحة تحت الحكم العسكري بفضل سيطرة الرئيس أرشاد القوية على الحكم من جهة وتشتت قوى المعارضة من جهة اخرى الى ان جاء العام ١٩٩٠ وفي ظل الموجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم حيث استطاعت قوى المعارضة تجميع صفوفها واجبار الرئيس ارشاد على الاستقالة وتنظيم اول انتخابات عامة في البلاد عام ١٩٩١ أسفرت نتائجها عن فوز الحزب الوطني البنغالي بزعامة (خالدة ضياء) في الانتخابات وأعادة البلاد الى الحكم المدني، لكن التحالف الذي جمع (خالدة ضياء) والشيخة (حسينة واجد) زعيمة حزب رابطة عوامي للاطاحة بالحكم العسكري مالبث ان تحول الى صراع سياسي مرير (مازال مستمرا حتى الان) بعد أول أنتخابات في البلاد، فكل منهما تسعى الى أزاحة الاخرى عن السلطة والحلول محلها بوصفها الانسب لحكم البلاد [٥]، حيث يسعى كل من طرفي اللعبة في بنغلادش الى تفعيل قوته لجذب الطرف الآخر كي ينزل به الهزيمة مستخدما وسائل متعددة تنوعت ما بين الطعن في نزاهة الانتخابات وتهم بالفساد والرشوة الى مقاطعة اجتماعات البرلمان وتسيير المظاهرات الشعبية [٦].

المبحث الاول: المؤسسات الدستورية للنظام السياسي البنغالي

أقرت بنغلادش دستورها الاول في عام ١٩٧٢ بعد انفصالها عن باكستان ونص الدستور على أرساء قواعد النظام البرلماني في البلاد، وقد تم أدخال تغييرات عدة على هذا الدستور نتيجة تبادل السلطة بين

---

[٤] د. عبد الرزاق مطلك الفهد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٨ . ٨٩ .

[٥] للمزيد من التفاصيل حول الحياة السياسية في بنغلادش منذ الاستقلال وحتى الان ينظر : د. جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦٩ . ١٧٠ . وطارق حسني ابو سنة ، أزمة الديمقراطية في بنغلادش ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٢٨ ، ابريل ١٩٩٧ ، ص ص ١٨٢ . ١٨٣ . و د. السيد عوض عثمان ، دلالات نتائج الانتخابات في بنغلادش ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ١٣٦ . ١٣٧ .

[٦] د. السيد عوض عثمان ، عودة صراع المرأتين وتهديد الديمقراطية في بنغلادش ، صحيفة الخليج ، عدد ٩٢٣٧ ، ٢ كانون الاول ٢٠٠٤ .

الجيش من جهة والادارة المدنية من جهة اخرى كان آخرها تعديل العام ١٩٩١ والذي أقر البرلمان بموجبه أعتماد النظام البرلماني في الحكم[٧].

ويتكون النظام السياسي في بنغلادش من مؤسسات رئيسة ثلاث هي:

اولا: السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية في بنغلادش من مجلس واحد هو البرلمان وعدد أعضائه ٣٤٥ عضوا يجري أنتخاب ٣٠٠ منهم مباشرة بواسطة الاقتراع الشعبي العام بينما يخصص ٤٥ مقعداً للنساء اللواتي يجري انتخابهن من قبل أعضاء البرلمان[*].

ويجري أنتخاب اعضاء البرلمان كل خمس سنوات، وتوجد هيئة انتخابية تتولى الاشراف على عملية الانتخابات يقوم رئيس الدولة عادة بتعيينهم ، ويحق التصويت لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من عمره، وقد تم تعديل الدستور في بنغلادش بحيث يسمح بالترشيح للعضوية البرلمانية على اساس حزبي[٨].

ثانيا : السلطة التنفيذية .

تتكون السلطة التنفيذية في بنغلادش من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

المفصل الاول في السلطة التنفيذية هو رئيس الجمهورية الذي يعد منصبه تشريفيا قياسا لرئيس الوزراء الذي يمتلك السلطة الحقيقية في البلاد. وينتخب الرئيس من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات، وبعد ان كانت صلاحيات رئيس الجمهورية واسعة اثناء مدتي الحكم العسكري والحكومة الانتقالية في البلاد حيث كان الرئيس يفرض سيطرته على وزارة الدفاع ، وله حق اعلان حالة الطوارئ في البلاد، وسلطة طرد رئيس المستشارين والاعضاء الاخرين في الحكومة الانتقالية[٩]، وتعيين رئيس الوزراء واعضاء السلطة القضائية، وحل البرلمان واعلان الحرب فضلا عن تمتعه بالحصانة القضائية[١٠]، وقد عادت هذه السلطات على وفق تعديل الفقرة الثالثة عشرة من الدستورمن قبل البرلمان في عام ١٩٩٦ الى رئيس الوزراء الذي اصبح يمسك بزمام السلطة في البلاد فيما اصبح منصب رئيس الجمهورية تشريفيا.

---

[٧] د. جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

[*] كانت السلطة التشريعية في بنغلادش تتكون جسب دستور عام ١٩٧٢ من ٣٣٠ عضوا ٣٠ منهم من النساء ، لكن البرلمان البنغالي أقر في آيار ٢٠٠٤ تعديلا دستوريا سمح بموجبه بزيادة عدد النساء في البرلمان الى ٤٥ امرأة بدلا من ٣٠ ليصبح عدد اعضاء البرلمان حسب التعديل الجديد ٣٤٥ عضو على ان يتم اختيار النائبات على اساس نسبي تبعا لمستوى تأييد الاحزاب السياسية في البلاد ، للمزيد من التفاصيل ينظر : – www . bbc . co . uk \ hi \ Arabic \ world - news\ newsed 37 \ 9000 \37\ 9913 . stm

[٨] للمزيد من التفاصيل حول عمل السلطة التشريعية ودورها في بنغلادش ينظر، المصدر نفسه ، ص ١٦٦ . وكذلك George Thomas Kurian , Encyclopedia of the Third World , USA , Facston File Inc ,1982 , P. 131 .Countries of the World and Their Leaders Yearbook 1998, p. 267

[9] Ibid , p. 267

[١٠] د. جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٦ .

اما المفصل الثاني في السلطة التنفيذية فهو رئيس الوزراء الذي يعين من قبل رئيس الجمهورية بعد فوز حزبه في الانتخابات العامة كما يجب ان يحصل على ثقة غالبية اعضاء البرلمان.

ويتألف مجلس الوزراء من الوزراء الذين يختارهم رئيس الحكومة ويصادق على تعيينهم رئيس الجمهورية، ويجب ان يكون ٩٠% من الوزراء من اعضاء البرلمان اما الـ١٠% الباقين فيكونون من الخبراء او التكنوقراط الذين يختارهم رئيس الوزراء وليس للبرلمان حق انتخابهم. واستنادا الى الدستور فأن للرئيس حق حل البرلمان بناء على طلب خطي من رئيس الوزراء [١١].

ثالثا: السلطة القضائية

تتمثل السلطة القضائية في بنغلادش في المحكمة الدستورية العليا ثم محاكم النقض فألاستئناف. ويقوم رئيس الدولة بتعيين اعضاء المحكمة الدستورية العليا ويقصيهم مثل سائر القضاة في المحاكم الاخرى وتوجد فضلا عن ذلك محاكم محلية في الولايات.

واقيمت اثناء مدة الحكم العسكري في البلاد الكثير من المحاكم العسكرية التي كان يرأسها ضباط الجيش لاسيما في العام ١٩٨٢، وقد منحت لهم صلاحيات كثيرة لم تمنح للمحاكم المدنية وذلك في ظل قوانين الطوارئ حيث كان لهذه المحاكم سلطة توقيع عقوبات الاعدام على المسؤولين المتورطين بأعمال الفساد [١٢].

وعُد اداء المؤسسات القانونية والقضائية في بنغلادش ولا زال طوال السنوات التي تلت الاستقلال ضعيفا ومتواضعا مما دفع الحكومة الانتقالية الى اصدار قرار في ١ تشرين الثاني يقضي بموجبه بفصل السلطة القضائية عن التنفيذية والذي من شأن تطبيقه ان يجعل السلطة الاولى اقوى وانزه [١٣]، لكن ضمان استقلال القضاء كما ترى منظمة العدل الدولية يحتاج الى ما هو اكثر من اجراء الفصل بين السلطتين، حيث يتوجب عليها اجراء التعيينات القضائية على اساس الكفاية، وضمان الامن الوظيفي، وكسر انماط الرعاية والتدخل السياسيين الى غير ذلك [١٤].

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي البنغالي

هناك متغيرات كثيرة أثرت ولا زالت تؤثر على النظام السياسي في بنغلادش وتنقسم هذه المتغيرات الى:

اولا : المتغيرات الداخلية: وابرزها:

١ – الاحزاب السياسية:

يعد النظام السياسي في بنغلادش نظاما متعدد الاحزاب ، وقد ارتبطت نشأة الاحزاب السياسية فيها بالكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني حتى نالت باكستان استقلالها عام ١٩٤٧ وبعد انفصال بنغلادش عن باكستان عام ١٩٧١ توقف النشاط الحزبي فيها للمدة بين عامي ١٩٧٥–١٩٨٢.

---

[11] Countries of the World and Their Leaders Yearbook 1998, p. 267 .

[١٢] د. جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٧ .

[١٣] يتم وضع القوانين في بنغلادش اعتمادا على القانون الانكليزي العام ، اما القوانين المتعلقة بالمسائل الاسرية مثل الزواج والميراث فيتم وضعها اعتمادا على الشريعة الاسلامية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : www .wikipedia . org

[14] www . amnesty . org \ ar \for – media \press – releses \p.4

تتميز الاحزاب السياسية في بنغلادش بصفتين مهمتين هما : غلبة الطابع التقليدي على احزابها بما في ذلك الاحزاب اليسارية والماركسية والتي تعتمد على الروابط العائلية وروابط النسب لتعبئة الانصار خلف برامجها السياسية، فمن بين الاحزاب الكثيرة التي تنتشر في البلاد يوجد عدد كبير لا يعدو كونه انعكاسا لشخصية مؤسسه وذوي قرباه دون أي سند ايديولوجي قوي، وجمعها من حيث الشكل بين الطابعين النخبوي والجماهيري واهم هذه الاحزاب رابطة عوامي (حزب الشعب) وهو اكبر الاحزاب والذي قاد الانفصال عن باكستان تحت قيادة الشيخ (مجيب الرحمن)، وهناك احزاب اخرى هي حزب بنغلادش الوطني والحزب الوطني، والجماعة الاسلامية، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب عوامي الوطني، وحزب الشعب الموحد، والحزب الممثل للهندوس [١٥].

ورغم وجود الكثير من الاحزاب السياسية في بنغلادش الا ان التنافس الحزبي انحصر بين رابطة عوامي الممثلة بـ(حسينة واجد) والحزب الوطني البنغالي ممثلا بـ(خالدة ضياء)، ويعد تداول السلطة بين هاتين المرأتين طوال المدة التالية لبدء النظام البرلماني ظاهرة ايجابية بالمقاييس الديمقراطية لكن تجذر العداء الشخصي والعائلي بينهما افسد الى حد كبير هذا التداول وحوله الى صراع لا سلمي لدرجة ان غرف التجارة والصناعة في بنغلادش نظمت مسيرات احتجاج ضد استخدام هاتين المرأتين لسلاح الاضراب من اجل تحقيق اغراض سياسية، حيث يكلف هذا السلاح البلاد خسائر تقدر بأكثر من ٣٣ مليار دولار سنويا أي اكثر من ٦٠% من ايرادات صادراتها السنوية [١٦].

٢ – المؤسسة العسكرية:

كانت المؤسسة العسكرية ولا زالت تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية لبنغلادش ، حيث سيطر العسكر على الحكم في البلاد عن طريق الانقلابات العسكرية بين عامي ١٩٧٥–١٩٩٠ وخلال هذه المدة قام هؤلاء بالغاء نشاطات الاحزاب السياسية كافة ووقف صدور جميع الصحف والمجلات الوطنية بأستثناء اربعة واقامة نظام الحزب الواحد في البلاد [١٧].

ورغم انه قد تم في عهد الرئيس ارشاد اجراء انتخابات برلمانية الا ان هذه الانتخابات شهدت تزويرا واسعا لمصلحة حزب الرئيس ارشاد وقد عززمقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات من حكم العسكر ومنحهم سلطات واسعة مكنتهم من حكم البلاد بدون ادنى اهتمام لمطالب المعارضة التي واصلت سعيها الحثيث طوال مرحلة ثمانينيات القرن الماضي لانهاء الحكم العسكري واعادة البلاد الى الحكم المدني مستخدمة

---

[١٥] للمزيد من التفاصيل ينظر : د. جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره، ١٦٦ .و George Thomas Kurian, op. cit , p . 132 .

[١٦] يعود السبب الاساسي للصراع بين زعيمتي الحزبين الوطني البنغالي ورابطة عوامي الى ان (حسينة واجد) ابنة الشيخ (مجيب الرحمن) تتهم زوج (خالدة ضياء) الجنرال (ضياء الرحمن) بقتل والدها ومعظم افراد عائلتها في عام ١٩٧٥ واستلام السلطة مكانه بعد قيادته لانقلاب عسكري انهى به حكم الاول ، للمزيد من التفاصيل ينظر : د. السيد عوض عثمان ، عودة صراع المرأتين وتهديد الديمقراطية في بنغلادش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

[١٧] منهاج الرحمن ، الازمة السياسية في بنغلادش ، مجلة شؤون دولية ، عدد ٣١٩ ، فبراير ١٩٩٦ ، ص٢٤ .

وسائل متعددة وقد تكللت جهودها بالنجاح في نهاية العام ١٩٩٠ عبر اجبار الرئيس ارشاد على الاستقالة وتنظيم انتخابات حرة[١٨].

لم تمنع عودة بنغلادش الى الحكم المدني المؤسسة العسكرية من الاستمرار في لعب دور مؤثر فهي وان لم تكن في الواجهة أي في مركز السلطة كما كانت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لكنها ما زالت تمارس تأثيرات كبيرة حيث تمكنت بعض الشخصيات القوية في الجيش من تحقيق مصالحها الاقتصادية عبر سيطرتها على المؤسسات المحلية التي تتفاوض مع الوكالات الدولية التي تقدم المساعدات لبنغلادش ، وعلى الوكالات المحلية التي تقوم بتنفيذ المشاريع في البلاد، فالأموال التي تخصص للفقراء في الريف تذهب دائما الى جيوب ضباط الجيش والموظفين الكبار حيث يجري تدوير اموال هذه المساعدات عن طريق تحويلها الى استثمارات تجارية وعقارية حتى اصبح الحزب الوطني البنغالي تحت سيطرة مجموعة ضيقة من العسكريين وتحولت (خالدة ضياء) الى العوبة سياسية ضعيفة حسب رأي البعض بيد المؤسسة العسكرية[١٩].

٣ – القوى الاسلامية :

وسط زحمة التنافس الشديد بين حزبي رابطة عوامي والوطني البنغالي صعد الى سطح الحياة السياسية البنغالية نجم جديد هو حزب الجماعة الاسلامية اكبر القوى الاسلامية واقواها بعد تحالفه مع الحزب الوطني البنغالي عقب انتخابات عام ١٩٩١ لتشكيل حكومة أئتلافية[٢٠]، ومنذ ذلك الحين تنامى نفوذ الجماعات والتنظيمات الاسلامية على الصعيدين السياسي والشعبي، ان دواعي مثل صعود الجماعة الاسلامية الى السلطة كما ذكرنا آنفا، وتردي الاوضاع الاقتصادية في البلاد[٢١]، وقوة بناء هذه الجماعات التنظيمي وتشعبه، وقدراتها الدعائية الناجحة، واستراتيجية العنف التي تنتهجها عبر كوادرها الشبابية والطلابية، ومهادنة النظام السياسي لها، وتراخي المؤسسة العسكرية معها، مكنها من ان تصبح قوة سياسية مؤثرة قادرة على اجبار النظام على الرضوخ لمطالبها ومحاولة استرضائها.

ان نجاحها على المستويين التنظيمي والتعبوي لم يقابله نجاح موازٍ على المستوى الشعبي لا سيما عند الاحتكام لصناديق الاقتراع، وهذا ما يثبته اداؤها الانتخابي الضعيف الذي لم يتمكن لحد الآن من ان يغير مدركات المواطن البنغالي نحو الاقتناع بأجندة هذه الجماعات السياسية او القبول بأيديولوجيتها الفكرية، ويقف وراء ذلك عوائق عدة ابرزها: تمسك البنغاليين بالثقافة البنغالية، وكره المثقفين للجماعات الاسلامية

---

[١٨] د. السيد عوض عثمان ، دلالات نتائج الانتخابات في بنغلادش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

[١٩] ميشيل شوسودوفسكي ، عولمة الفقر : تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، مراجعة محمود خالد المسافر وعماد عبد اللطيف سالم ، بغداد ، اصدارات بيت الحكمة ، بلا تاريخ ، ص٢٠٣ ، وص ٢٠٨ .

[٢٠] سلمى سرحان،بنجلاديش: الديمقراطية وحدها لا تقتل الفقر،مجلة الموقف العربي، عدد ١٢٢، ٦ نوفمبر ٢٠٠١ ، ص ٣٩ .

[٢١] شارك حزب الجماعة الاسلامية مع الحزب الوطني البنغالي في تشكيل حكومة أئتلافية مرتين الاولى للمدة ما بين ١٩٩١ – ١٩٩٦ ، والثانية للمدة ما بين ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ ، للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عباس ، وسط تراجع العلمانية في بنجلاديش .. الاسلاميون قادمون ، في : www. islammessage. com\articles. aspx? cid=&=5871

بسبب دورها السلبي في حرب الاستقلال حيث فضلت البقاء مع باكستان على الانفصال عنها، وفشلها في كسب وتأييد المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية.

ان توجهات المواطن البنغالي ومدركاته لا يحكمها الدين كما يتصور البعض وانما مجموعة من الضوابط والمحددات مثل قوة الولاء للقومية والثقافة البنغالية ، وشيوع مفهوم الاسلام الشعبي او البنغالي الذي نشره المتصوفة في بنغلادش منذ نهايات القرن الثالث عشر الميلادي والذي يمازج ما بين عناصر من الثقافة المحلية ومعتقدات غير المسلمين من الهندوس والبوذيين [٢٢].

ومع ان خط العنف الذي تبنته الجماعات الاسلامية يعود بجذوره الى العام ١٩٨٥ [٢٣]، الا انه لم يستخدم بوصفه وسيلة لتحقيق اهدافها الا بعد عام ٢٠٠١ حيث منح دخول الاحزاب الاسلامية كشريكة في الحكم الفرصة لها لأسلمة مظاهر الحياة بالقوة من خلال اغتيال الرموز الليبرالية والتقدمية وقادة الفكر الحر من اعلاميين واكاديميين، وفتح المزيد من المدارس الاسلامية لدرجة ان اعدادا كبيرة من المتقدمين لامتحانات الانضمام الى الجيش هم من خريجي هذه المدارس التي تغذي في نفوس طلابها حب الشريعة الاسلامية، وتزايد اعداد النساء اللواتي يرتدين النقاب، واستخدام سلاح التفجيرات سواء ضد النظام او ضد معارضي المنهج الاسلامي المتشدد لاجبارهم على الرضوخ لمطالب هذه الجماعات الى غير ذلك من المظاهر.

ان الفوضى التي وصلت اليها البلاد بعد عام ٢٠٠٥ بسبب سلوك الجماعات الاسلامية المتشددة والصراع بين الحزبين الرئيسين دفعت رئيسة الوزراء (حسينة واجد) الى الاعلان في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ الى اتخاذ اجراءات حكومية من شأنها الحد من التشدد المسلح عبر توجيه جميع الوزارات والهيئات التنفيذية والاستخبارية بتحديد الجهات التي تمول التشدد واستئصال منابعه وجذوره من خلال مصادرة الاسلحة والذخائر غير القانونية [٢٤].

٤ – عدم الاستقرار السياسي:

---

[٢٢] **د . علا عبد العزيز ابو زيد ، الحركة الاسلامية في باكستان وبنجلاديش : دراسة حالة الجماعة الاسلامية ، في : د. علا عبد العزيز ابو زيد (محررا) ، الحركات الاسلامية في آسيا ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز الدراسات الآسيوية ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٢٨ –١٣١ ، ص ١١٥ .**

[٢٣] **المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .**

[٢٤] **شهدت بنغلادش عام ٢٠٠٥ موجة من التفجيرات اعلنت جماعة المجاهدين وهي احدى التنظيمات الاسلامية المتشددة والتي تؤمن بضرورة اقامة دولة اسلامية في بنغلادش مسؤوليتها عنها مما ادى الى ان تعم البلاد حالة من الفوضى دفعت الرئيس البنغالي السابق (اياد الدين احمد) في عام ٢٠٠٦ الى مطالبة الحكومة بتقديم استقالتها وتعيين حكومة انتقالية تشرف على التحضير لانتخابات جديدة حُددت بنهاية العام ٢٠٠٨ والتي فاز فيها حزب رابطة عوامي بزعامة الشيخة (حسينة واجد) والتي اعلنت تصميمها وحزبهاعلى التعامل مع قضية التشدد المسلح بعقلانية وحزم ، للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عباس، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣ – ٤. وتشينموي موتسودي، بنغلادش تتعامل مع التشدد المسلح ، في :**
www . commongroundnews .com \ article \ php ? id = 2488 & sid =1ansp = o
وعبد الله المدني ، الديمقراطية اذ تصبح عبئا : بنغلاديش مثالا ، في : . www . alghad .com \ ? new = 170376

لم تنعم بنغلادش بالاستقرار السياسي منذ ان استقلت عن باكستان في عام ١٩٧١ ولحد الوقت الحاضر، حيث واجهت البلاد الكثير من الانقلابات العسكرية كان اولها الانقلاب الذي قاده مجموعة من الضباط ضد الرئيس (مجيب الرحمن) في عام ١٩٧٥ واخرها انقلاب الرئيس (حسين محمد ارشاد في عام ١٩٨٢ والذي فسحت استقالته المجال لعودة بنغلادش الى الحكم المدني الذي توقع الجميع انه سيكون مدعاة لاستقرار البلاد[٢٥]، الا ان الرياح جاءت بغير ماتشتهي سفن التوقعات حيث استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي بأعنف من سابقتها، فالصراع السياسي بين الحزبين الرئيسين في البلاد رابطة عوامي والحزب الوطني البنغالي والذي ينتقل دائما مع صعود كل حزب الى السلطة من اروقة البرلمان الى شوارع العاصمة اصبح مشهدا مستمرا ومألوفا في بنغلادش[٢٦]، فالاضراب العام واغلاق البنوك والمحال التجارية وشل حركة النقل والمواصلات والتظاهرات المتواصلة واتهام الحكومة بالفساد والرشوة وعدم الكفاية والقمع وممارسة الارهاب واغتيال الخصوم السياسيين دفع المستثمرين الاجانب الى الاحجام عن الاستثمار في هذا المناخ المضطرب سياسيا مما ترك تأثيرات سلبية على الاقتصاد البنغالي تسببت له بخسائر تقدر بمليارات الدولارات وانخفاض كبير في احتياطي العملة الصعبة.

وتفرض الضرورة اهمية التوصل الى انهاء الازمة السياسية التي تعصف بأمن بنغلادش واستقراره والحد من اندفاع البلاد نحو حالة من الصدام وايصالها الى حافة الانهيار عبر انهاء العنف وحل الخلافات بين الحكومة والمعارضة من خلال لغة الحوار والمفاوضات ، والاهم من ذلك ان يكون التغيير الحكومي بالوسائل السياسية والدستورية وليس بغيرها مما يعني ضمنا العدول عن تملك أي قوى سياسية اسلحة من شأنها ان تشجع على تبني ثقافة العنف، وان ترضى بالتجربة الديمقراطية سواء كانت نتائجها لصالحها ام ضدها، واعلان سيادة القانون، واتاحة الفرصة كاملة لأي حكومة في استكمال مدة ولايتها، وعدم استخدام الوصول الى السلطة لتصفية الحسابات بأستخدام القرارات الادارية التي تحد من الحريات السياسية كالاعتقال والقتل والضرب للخصوم السياسيين وتبادل الاتهامات[٢٧].

٥ – المشاكل الاقتصادية:

ورثت بنغلادش نظاما اقتصاديا ضعيفا منذ تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ وتدهور اقتصادها بصورة ملحوظة بعد انفصالها عن باكستان في عام ١٩٧١.

يعتمد اقتصاد بنغلادش على الزراعة التي تسهم بنصيب الربع في الناتج المحلي الاجمالي رغم انها تضم ثلثي العمالة في البلاد ثم الصناعة التي تسهم هي الاخرى بما يقرب الربع ايضا واخيرا قطاع الخدمات الذي يسهم بنصيب النصف من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

---

[٢٥] د.جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ١٦٩ .

[٢٦] طارق حسني ابو سنة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٣ .

[٢٧] د. السيد عوض عثمان ، عودة صراع المرأتين وتهديد الديمقراطية في بنغلادش ، مصدر سبق ذكره .

ويشكل القطن الذي تعد بنغلادش ثالث دولة في تصديره عالميا والجوت الذي يصل انتاج بنغلادش منه الى ٨٠% من الانتاج العالمي حسب احصاءات العام ٢٠٠١ والارز والشاي من اهم المنتجات الزراعية التي يعتمد عليها الاقتصاد البنغالي، اما الصناعة فترتكز على صناعة الاسمنت والجوت والمنسوجات والمعادن والغاز الطبيعي[٢٨]، كما تحوي ارض بنغلادش الكثير من الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم والاخشاب والاحجار الكلسية[٢٩].

ورغم كل هذه الثروات الا ان بنغلادش تعد اكثر افقر بلدان العالم بسبب المشاكل الكثيرة التي تواجه اقتصادها خاصة الكوارث الطبيعية والتي اهمها واكثرها تأثيرا في الاقتصاد البنغالي هي الاعاصير المدمرة التي تهب على البلاد بين الحين والاخر ولاسيما اعصار سليكون الذي يتسبب دائما بتدمير سواحل بنغلادش وقتل وتشريد الملايين من الناس ويجعلهم بدون مأوى.

اما الفيضانات فهي تؤثر على الاراضي المزروعة التي تنغمر بالمياه من جهة وتعمل على تشريد السكان من جهة اخرى، واقوى الفيضانات واكثرها استمرارا هي تلك التي تتسبب بها الانهار التي تنبع من الهند مثل نهري براهمبوترا والجانج حيث تسببت الفيضانات المستمرة في مشكلة بيئية حيث انخفض مستوى سطح الارض في المناطق الشمالية من بنغلادش(*).

وقد توصلت رئيسة الوزراء الشيخة (حسينة واجد) الى اتفاق مع الهند تم بموجبه ابرام معاهدة بين البلدين للمشاركة في نهر الجانج من خلال اقامة سدود عليه للحصول على الكهرباء والتحكم في مياه النهر للزراعة[٣٠].

٦- مشكلة المهاجرين:

تعد مشكلة المهاجرين من البنغال الشرقية (بنغلادش) الى البنغال الغربية من الهند من اكبر المشاكل التي واجهت ولا زالت تواجه الحكومات المتعاقبة في البلاد، فأقليم البنغال كان موحدا قبل ان تقوم بريطانيا بتقسيمه في عام ١٩٠٥ مما سبب تقسيما للعائلات على طول الحدود بين البلدين.

وتثار مشكلة المهاجرين دائما في اوقات الفيضانات التي تدمر الجزء الشرقي من البنغال حيث ينزح السكان بأتجاه الهند حيث مستوى المعيشة افضل مما يؤدي الى انتشار الاوبئة والمجاعات بين المهاجرين والتي تسبب قلقا دائما لحكومتي البلدين[٣١]، لاسيما الهند التي بدأت منذ عام ٢٠٠٣ بوضع خطة لبناء جدار من الاسلاك الشائكة على الحدود للحيلولة دون تدفق المزيد من المهاجرين غير الشرعيين، وترحيل اكثر من

---

[٢٨] د.جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٦٣.

[٢٩] ماجد حمود وكمال حمود ، الاطلس الجغرافي للعالم الاسلامي ، حلب ، دار الرضوان ، بلا تاريخ ، ص ٦٣ .

(*)ان لظاهرة الفيضانات المستمرة في بنغلادش اسبابا كثيرة ابرزها كثرة الامطار الناتجة عن الرياح الموسمية ، وذوبان كميات كبيرة من جليد سلسلة جبال الهمالايا، فضلا عن قطع الاشجار التي تحجب مياه الامطار من اجل استخدامها كحطب او لزيادة المساحة التي تعيش بها الحيوانات ، وقلة الخزانات والسدود التي يمكنها تخزين جزءا من مياه الامطار ، للمزيد من التفاصيل ينظر : www.wikipedia.org

[٣٠] د . جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٠.١٧١ .

[٣١] د . جلال السعيد الحفناوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١ .

٢٠ مليون مهاجر بنغالي غير قانوني يتركز غالبيتهم في ولايتي اسام والبنغال الغربية بحجة انهم يشكلون تهديدا للامن الوطني الهندي [٣٢].

٧ – الفساد السياسي والاداري:

تتفشى ظاهرة الفساد في الكثير من دول العالم الثالث منها –بنغلادش– وتتظافر عوامل كثيرة في بروز هذه الظاهرة اهمها:

١. مرور هذه البلدان بمراحل انتقالية تشهد نموا سريعا وتغييراً في المنظومة القيمية، وظهور مصادر جديدة للثروة والسلطة، واتساع الجهاز الحكومي بما يجعلها ارضا خصبة للفساد.
٢. تدني مستوى الاداء الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل.
٣. وجود قيود على الحريات المدنية والسياسية وعدم فاعلية المؤسسات القانونية.
٤. ضعف الاحزاب السياسية وتناحرها يقود الى مضاعفة قدرة الفساد على الانتشار [٣٣].

وتشترك الكثير من دول العالم الثالث منها بنغلادش في هذه الاسباب الدافعة للفساد والتي جعلت منها اكثر البلدان فسادا في العالم حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية(***)، والتي حذرت من ان المستثمرين الاجانب قد يتجنبون الاستثمار في بنغلادش في ظل تفشي هذه الظاهرة.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومات البنغالية المتعاقبة لمعالجة مشكلة الفساد ومنها تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولي التي استهدفت القضاء على الفساد في عملية المشتريات الحكومية وخصخصة بعض الصناعات والشركات المملوكة للدولة [٣٤]، وتنظيم حملات رسمية مستمرة ضد الفساد ابرزها الحملة التي اطلقتها الحكومة الانتقالية ضد الفساد في عام ٢٠٠٧ والتي استهدفت عددا كبيرا من رجال السياسة و عدد من البرلمانيين السابقين الذين استغلوا نفوذهم في تحقيق مصالحهم الخاصة عبر خرق القانون والاثراء غير المشروع [٣٥] الا ان هذه الظاهرة ما زالت تتنامى وتنتشر

٨ – الفقر:

تعد بنغلادش من بين اكثر البلدان فقرا في العالم حيث يعيش حوالي ٤٠% من سكان البلاد تحت مستوى خط الفقر [٣٦]، وهذا الامر ادى الى سيادة حالة الجوع المزمن في مناطق متعددة في البلاد مما جعل

---

[٣٢] تتهم السلطات الهندية بعض هؤلاء المهاجرين بأرتكاب جرائم والعمل لحساب المخابرات الباكستانية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : صحيفة بابل، العدد ٣٥٢٦ ، ٩ كانون الثاني ٢٠٠٣ .

[٣٣] خالد عبد العزيز الجوهري ، الفساد : رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الافريقية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٤ ، يناير ٢٠٠١ ، ص٢٣١ .

(***)احتلت بنغلادش مرتبة متأخرة في تقرير منظمة الشفافية الدولية لأكثر البلدان فسادا في العالم في عام ٢٠٠٩ حيث احتلت المرتبة ١٤٧ من بين ١٨٠ دولة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : www.wikipedia.org

[٣٤] صحيفة بابل ، عدد ٣٤٧ ، ٦ تشرين الاول ٢٠٠٢ .

[٣٥] عبد الله المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[٣٦] د. السيد عوض عثمان ، دلالات نتائج الانتخابات في بنغلادش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

اتحاد البنوك الدائنة لبنغلادش يطلب ابتداءً من عام ١٩٩٢ من الحكومات البنغالية تطبيق الاصلاحات كوسيلة لمعالجة الفقر، وابلغهم بأن دعم المانحين لا يمكن ضمانه الى للدول التي تقوم بجهود في مجال تقليص حالة الفقر.

وهناك اسباب كثيرة للفقر في بنغلادش ابرزها:

١. السياسة الاقتصادية التي تبنتها بنغلادش بناءا على توجيهات صندوق النقد الدولي، فالتقليص الذي فرضه المانحون منذ عقد سبعينيات القرن الماضي في الاستثمارات العامة بميدان الزراعة(****) والوقاية من الفيضانات الى الركود في هذا القطاع.
٢. تخفيض العملة الذي جرى بعد فيضان عام ١٩٩١(*****) مباشرة والذي ادى الى حصول زيادة في اسعار المواد الغذائية بمقدار ٥٠% لا سيما مادة الرز.
٣. قيام عناصر النخبة المدنية المتمتعة بالامتيازات بالاستحواذ على جزء كبير من المساعدات المخصصة لمحاربة الفقر[٣٧].
٤. الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والاعاصير.
٥. تفاوت الدخل وغياب المساواة في ملكية الارض[٣٨].

وتبذل جهات متعددة جهود كبيرة لتخليص البلاد من الفقر اولها: من قبل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات التي تقدم المساعدات لتنفيذ مشاريع شعبية مهمة[٣٩]، وثانيها: من قبل الحكومات البنغالية المتعاقبة التي وضعت محاربة الفقر على رأس اولويات عملها، وثالثها: المنظمات غير الحكومية المحلية والتي قدمت تجربة ناجحة في هذا المجال تدعى "بنك القرية" وهي عبارة عن مشروع يهدف الى امكانية تصميم نظام تمويلي يقدم الخدمات المصرفية لفقراء الريف، بما يجنبهم استغلال المرابين ويتيح لهم فرص العمل الذاتي بما

(****)كان يمكن لبنغلادش ان تحقق اكتفاءً ذاتيا من الغذاء من خلال طرق كثيرة هي زيادة الاراضي الصالحة للزراعة ، واستخدام نظام الري والاصلاح الزراعي الشامل ، وتطوير البنية التحتية الزراعية ، لكن هناك عوامل عدة حالت دون ذلك منها : برنامج التكييف الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي والذي حصر استثمارات الدولة في القطاع الزراعي فضلا عن البرنامج العام للاستثمار الذي يشرف عليه البنك ذاته ، والتقشف المالي الذي فرضه اتحاد البنوك الدائنة والذي منع تعبئة الموارد المحلية من اجل تقديم الدعم للاقتصاد الزراعي ، وهذا الامر ادى الى ركود مبرمج في زراعة الحبوب وبما يخدم مصالح منتجي الحبوب في الولايات المتحدة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : ميشيل شوسودوفسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦ .

(*****)ادى فيضان عام ١٩٩١ المدمر الى قتل ١٤٠ الف شخص وقد كان غالبية هؤلاء الموتى من الفلاحين الذين لايملكون الاراضي والذين ابعدوا الى الاماكن التي تتعرض للفيضان بأستمرار ، كما بلغ عدد الذين لا مأوى لهم بحدود عشرة ملايين شخص ، للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، مصدر ، ص٢٠٩ .

[٣٧] المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٧ . ٢٠٩ .

[38] www .annabaa .org .nbanwes \ 2010 \02 \240 . htm.

[٣٩] للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق مطلك الفهد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٨ . ٣٠ .

يتناسب مع ظروفهم الاجتماعية، والانتقال بهم من معادلة (دخل منخفض–ادخار منخفض– استثمار منخفض) الى معادلة (دخل منخفض–توفير–استثمار–دخل اكثر)[٤٠].

٩ – المشاكل الانفصالية:

على الرغم من ان بنغلادش امة متجانسة اثنيا ودينيا بشكل نسبي حيث ان ٨٨% من سكانها هم من القومية البنغالية ويتكلمون لغتها وينتمي اغلبيتهم الساحقة الى الطائفة السنية الا انها تضم الكثير من القوميات التي تسمى قبلية تنتشر في مناطق مختلفة من البلاد، وتطالب بعض هذه القبائل بالانفصال عن بنغلادش وتكوين دولة مستقلة، واكثر هذه القبائل مطالبة بالانفصال هي قبائل شاكماس التي تعيش في جنوب شرق البلاد في اقليم شيتاجونغ الواقع على الحدود مع الهند والتي تقودها منظمة شانتي باهيتي منذ عام ١٩٧٢ والتي لم تتردد في شن حرب دموية مسلحة ضد الحكومات البنغالية المتعاقبة من اجل الحصول على الاستقلال في اقليم يضم غالبية غير مسلمة موزعين مابين البوذية والمسيحية والاحيائية والذي الغي حكمه الذاتي الذي منحه اياه البريطانيون عام ١٨٢٦ مرتين الاولى بعد قيام دولة باكستان ١٩٤٧ والثانية بعد قيام دولة بنغلادش ١٩٧١، وكان الالغاء الاخير ايذانا ببداية الحرب في هذا الاقليم.

ورغم المحاولات المستمرة التي بذلتها الحكومات البنغالية لاخضاع الاقليم بالقوة الا ان كل جهودها باءت بالفشل مما اضطرها في عام ١٩٩٧ الى توقيع اتفاق سلام بين الحكومة وزعماء اثنيات شيتاجونغ ينص على حكم موسع لهذا الاقليم، وسحب القوات الحكومية منه، ومغادرة المسلمين الذين اسكنتهم الحكومة في هذا الاقليم مقابل التزام الاقليات بوحدة وسيادة الدولة البنغالية على هذا الاقليم، ووقف المعارك ضد الحكومة والقاء السلاح. وبهذا الاتفاق الذي تم توقيعه في العاصمة دكا شهدت البلاد هدوءا نسبيا[٤١]، ساعد الحكومة على الالتفات لمشاكل اخرى تعاني منها البلاد.

ثانيا: المتغيرات الخارجية وابرزها:

١ – القروض والمنح الخارجية.

قبل سنة من اغتيال الشيخ (مجيب الرحمن) أخذ الدائنون الدوليون لبنغلادش يطالبون بتأسيس اتحاد البنوك الدائنة تحت رعاية البنك الدولي مما جعلها أي بنغلادش واقعة تحت الاشراف المباشر للدائنين الدوليين منذ عام ١٩٧٥ وبذلك اصبح جهاز الدولة خاضعا للسيطرة الصارمة للمؤسسات المالية الدولية وللوكالات التي تقدم المساعدات من خلال تواطئها مع المؤسسة العسكرية الحاكمة، اما اتحاد البنوك الدائنة

---

[٤٠] حققت تجربة بنك القرية في بنغلادش نجاحا كبيرا وساهمت في تقليص نسب الفقر في البلاد ، للمزيد من التفاصيل حول فكرة هذه التجربة وآليات عملها ومقومات نجاحها والنتائج التي حققتها ينظر : السيد صدقي عابدين، تجربة بنك القرية في بنغلادش ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٧٤ ، اكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ١٠٨ .

[٤١] د. السيد عوض عثمان ، دلالات نتائج الانتخابات في بنغلادش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ . وجوزيف ياكوب ، ما بعد الاقليات: بديل عن تكاثر الدول،ترجمة حسين عمر،الدار البيضاء، المركز الثقافي العرب ، ٢٠٠٤، ص ص٢٢٢– ٢٢٤ .

فأنه ومنذ افتتاحه أخذ يجتمع سنويا في باريس ويدعو حكومة دكا الى ارسال مبعوثين لحضور هذه الاجتماعات بصفة مراقبين.

وبعد ان افتتح البنك الدولي مكتبا للارتباط في مقر البنك المركزي البنغالي كان مستشارو البنك يتواجدون في اغلب الوزارات، كما كان لبنك التنمية الاسيوي ("ADB " ASIAN DEVELOPMENT BANK) التابع لليابان دور مهم في رسم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي، وعادة ما يسمح لاجتماع العمل الشهري الذي يتم تحت رعاية مكتب البنك الدولي في دكا للكثير من الدائنين والوكالات القيام بتنسيق العناصر الاساسية للسياسة الاقتصادية للحكومة بصورة فعالة خارج اروقة الوزارات.

كما يشرف اتحاد البنوك الدائنة على الايرادات العامة لبنغلادش ولا تقتصر هذه العملية على فرض اجراءات التقشف المالي والنقدي فحسب وانما شملت ايضا قيام المانحين بالاشراف المباشر على توظيف الاموال وتحديد أسبقيات الحكومة التنموية، كما نصت فقرات المرسوم الخاص بأدارة الاموال العامة لعام ١٩٩٢ على قيام البنك الدولي بالأشراف الكلي على الميزانية بما فيها الاشراف على توزيع المصروفات العامة بين الوزارات وعلى هيكل النفقات التشغيلية لكل وزارة على حدة[٤٢].

ويشرف اتحاد البنوك الدائنة على أصلاحات النظام المصرفي التي نفذت اثناء تولي اول حكومة مدنية السلطة في البلاد في عام ١٩٩١ برئاسة (خالدة ضياء) التي أمرت بتسريح بعض العمال من وظائفهم وبغلق عدد من الشركات الحكومية، ان التقشف المالي يمنع الحكومة من تعبئة الموارد الداخلية ، كما ان مطالبة اتحاد البنوك الدائنة بنظام دولي لاجراء المزايدات الخاصة بأغلب مشاريع التنمية العامة ادى الى ان تأخذ الشركات الدولية الكبيرة المتخصصة بالبناء والاعمال العامة على عاتقها مهمة تكوين رأس المال المحلي على حساب الشركات المحلية[٤٣].

٢ – الدور الامريكي.

لعبت الولايات المتحدة ولا زالت دورا مهما في التدخل في شؤون بنغلادش الداخلية بعد مساهمتها الكبيرة في أسقاط الشيخ (مجيب الرحمن) في عام ١٩٧٥ وعبر جهود منسقة مابين السفارة الامريكية في دكا وبعض الشخصيات المهمة في المؤسسة العسكرية البنغالية، ومنذ ذلك الحين اصبحت الولايات المتحدة تشترط تقديم مساعداتها العسكرية مقابل خضوع بنغلادش الى الاوامر السياسية لصندوق النقد الدولي الذي تفرض هيمنتها عليه.

ان توجه سياسة الرئيس (ضياء الرحمن) الخارجية الواقعي وغير المنحاز ، ومساعدة بنغلادش في تنميتها الاقتصادية كانت ابرز المسوغات الظاهرية التي اعتمدتها واشنطن لتقديم مساعداتها الى دكا، بينما كانت المسوغات الحقيقية تشير الى عكس ذلك من خلال ارتهان الارادة البنغالية بالارادة الامريكية والتي تمثل ابرزها بأستخدام الولايات المتحدة لبرنامج أزالة القيود عن سوق الحبوب كركيزة لاغراق السوق بالفائض من

[٤٢] **ميشيل شوسودوفسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠١. ٢٠٢ .**

[٤٣] **المصدر نفسه ، ص ص ٢٠٣. ٢٠٤ .**

الحبوب الامريكية تحت ذريعة المساعدات الغذائية، حيث كان برنامج الغذاء مقابل العمل التي ترعاها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية–USAID–تستخدم مشاريع الاشغال العامة في القرى عبر دفع اجور العمال بالحبوب بدل النقود الامر الذي ادى الى أفقار الفلاحين وعدم أستقرار سوق الحبوب المحلية.

وتتوخى مبيعات الولايات المتحدة من الحبوب في السوق المحلية نوعين من الاهداف المرتبط بعضها ببعض، الاول: منافسة الحبوب الامريكية المدعومة للمواد الغذائية الاساسية من الانتاج المحلي، الثاني: استخدام مبيعات الحبوب الامريكية في السوق المحلية من اجل تكوين اموال التعويضات، وهذه الاموال توجه بدورها الى مشاريع التنمية التي تشرف عليها الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والتي تعمل بكل جهودها لأبقاء بنغلادش معتمدة على الحبوب المستوردة[٤٤].

المبحث الثالث: مستقبل النظام السياسي البنغالي

ادى الصراع والتنافس السياسي في بنغلادش الى التساؤل حول مدى رسوخ العملية الديمقراطية فيها وتأثيرها على النظام السياسي ، فالتمزق السياسي الحالي وتفاقم حدة الازمة الاقتصادية الداخلية يتيح المجال للكثير من القوى السياسية المعادية بطبيعتها للديمقراطية لأكتساب المزيد من التأييد والدعم الشعبي يساعدها في ذلك هشاشة المؤسسات الدستورية القائمة وغياب تراث ديمقراطي في بنغلادش.

ويتخوف المراقبون من ان يؤدي الانغماس في مزيد من الفوضى السياسية ووصول الازمة السياسية الى مرحلة اللاعودة الى ان تكون بنغلادش امام خيارين لا ثالث لهما، الاول: ان يصبح الحكم العسكري البديل الوحيد المتاح لاستعادة زمام الامن والاستقرار السياسي خاصة في ضوء ماتتمتع به بنغلادش من تاريخ طويل من الدكتاتورية العسكرية، وقيام عدد من التيارات الدينية بأظهار استعدادها لدعم المؤسسة العسكرية في حال سيطرتها على الحكم. ويبدو ان البرلمان البنغالي والذي سبقه برلمانات كثيرة والتي تم حل بعض منها قبل اكتمال مدتها الدستورية والمحددة بخمس سنوات تتجه الى المصير ذاته[٤٥]، الثاني : وصول جماعات ذات توجهات اسلامية الى السلطة سواء عن طريق الانتخابات اوعن طريق العنف المسلح ، مما سيقضي على التراث العلماني في البلاد واستبداله بتراث اسلامي.

ان التكهنات بوصول الاسلاميين الى السلطة باتت تطرحه دواعٍ عدة منها: تنامي مؤيدي التيار الاسلامي في صفوف المؤسسة العسكرية البنغالية، وتزايد اعداد الملتحقين بالجيش من خريجي المدارس الاسلامية حيث وصل معدل هؤلاء الى ٣٥% في عام ٢٠٠٦ بعد ان كان لا يتجاوز ٥% في عام ٢٠٠١.

ويبدو ان الحكومة البنغالية الحالية واعية لهذين الاحتمالين لا سيما الثاني منه، لذا قامت بأتخاذ الكثير من الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على اسس العلمانية التي اقرها دستور ١٩٧٢، اهمها تضمين برنامج حزب رابطة عوام–ابرز المدافعين عن النظام العلماني في البلاد–اسس جديدة لمفهوم الاسلام السياسي من اجل استمالة الناخبين، وزيادة عدد المدارس التي تتبنى النهج العلماني في البلاد، واقامة منظومة من

[٤٤] **المصدر نفسه ، ص ٢٠١ ، ص ص ٢٠٥ . ٢٠٦ .**

[٤٥] **طارق حسني ابو سنة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٤ .**

الخدمات تشرف عليها كوادر الحزب الي تؤمن بالقيم العلمانية[٤٦]، ومواجهة الجماعات المسلحة، وحتى تستطيع ان تنجز هذه المهمة بنجاح يتوجب على اي حكومة بنغالية اعتماد سياسة حوارية تتسم بالشفافية مع الاحزاب السياسية الاخرى في البلاد، وبناء اجماع وطني بين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني يهدف للقضاء على التشدد المسلح، واستخدام وسائل الاعلام المختلفة لتبيان الآثار السلبية المترتبة على وجود مثل هكذا جماعات في البلاد، والعمل على ايجاد بيئة تجنب البنغاليين الانجراف وراء العقيدة المتشددة التي وجدت لها ارضية مناسبة في اوساط الفقراء لا سيما في المناطق الريفية من خلال العمل على توفير الخدمات الاساسية للمواطنين[٤٧].

ولا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يتوجب على الحكومات البنغالية اجراء المزيد من الاصلاحات السياسية التي تقلل من فرص وصول العسكريين والاسلاميين الى السلطة والمحافظة على الحكم المدني في البلاد ، فحصول الحكومة على مساندة المجتمعات المحلية يقتضي عليها الحفاظ على الامن والنظام الداخلي ، وهذا لن يحصل ما لم يتم اصلاح جهاز الشرطة ، ورغم ان هذه مهمة طويلة الاجل الا ان بعض المبادرات يمكنها ان تفي بالغرض على المدى القريب مثل وضع آلية مستقلة للشكاوي ضد الشرطة لتحقيق المساءلة في نظام الشرطة ومنحها استقلالا في عملها لاداء مهامها بدون تدخل سياسي ، واجراء مشاورات منتظمة وواسعة مع جماعات المجتمع المدني حول المقترحات الخاصة بأصلاحات حقوق الانسان واجراءات وضع حد للافلات من العقاب، ودعوة البرلمان لترسيخ مثل هذه الاصلاحات عبر التشريعات[٤٨].

اما اصلاح الوضع الاقتصادي في البلاد فيتطلب الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية عبر بناء السدود والخزانات للتقليل من الآثار المدمرة للفيضانات وتحسين الانتاج الزراعي، فرغم ما توفره الانهار في بنغلادش من ميزة نسبية تتمثل بأستخدامها في النقل الداخلي والري وتوليد الطاقة الكهربائية، الا ان ميزتها السلبية المتمثلة بالفيضانات[٤٩] تقلل احيانا من ميزتها الايجابية، والاستعداد المستمر لمواجهة آثار التغيير المناخي عبر التركيز على الامن الاجتماعي وادارة الكوارث وتنمية البنية التحتية وادارة الابحاث والمعارف وتنمية القدرة المؤسساتية للبلاد حيث يقول وزير الدولة للبيئة والغابات البنغالي (حسن محمود) في هذا الصدد " بالنسبة لبنغلادش، لا تعد آثار تغير المناخ تهديدات مستقبلية بل واقع ملموس بدأنا نعيشه بالفعل"[٥٠].

ان بنغلادش لاتزال تخضع حاليا وحتى المستقبل القريب للتقلبات السياسية الناجمة عن عدم احترام الاحزاب السياسية الرئيسة في البلاد سواء تلك التي في السلطة او في المعارضة لقواعد اللعبة السياسية فيما بينها، وعلى الرغم من الاقرار بحقيقة ظاهرة التداول السلمي وانتقال السلطة في ضوء ماتقرره صناديق

---

[٤٦] احمد عباس ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣ -٤ .

[٤٧] تشينموي موتسودي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١ – ٢ .

[48] www . amnesty . org \ ar \for – media \press – releses

[٤٩] د . محمد السيد غلاب وآخرون ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، اعداد ومراجعة محمد فتحي عثمان ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، ١٩٧٩ ،ص ٢٧٢.

[50] www .annabaa .org .nbanwes \ 2010 \02 \240 . htm

الاقتراع وخيارات الناخبين ما بين الحكومة والمعارضة فأن ذلك لا يحجب حقيقة عدم الاستقرار السياسي وتجذر تربة الحكم السلطوي في هذا البلد.

ان تاريخاً طويلاً من الخصومة والعداء الشخصي والعائلي بين خصمين لدودين، دفع البلاد الى دوامة العنف المستمرة التي تتربص بهذه الديمقراطية الوليدة وانعكاسات ذلك سلبا على الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية [٥١].

ان نظاما سياسيا كالنظام السياسي البنغالي بأستناده الى قاعدة رخوة قوامها عدم الاستقرار والفوضى لا بد ان يسير يوما ما نحو هاوية قد تقود البلد الى نتيجة غير محسوبة المخاطر وقد يكون البديل وضعا سياسيا جديدا اصعب وأمر من سابقه.

الخاتمة والاستنتاجات:

منذ ان انفصلت عن باكستان في العام ١٩٧٥ لم تشهد بنغلادش استقرارا سياسيا يساعدها على بناء دولتها الحديثة وتنمية اقتصادها وتطوير ذاتها، فسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم لما يقارب ١٥ عاما، والصراع السياسي على السلطة بين الاحزاب السياسية وعدم احترامها لقواعد العملية الديمقراطية، والمشاكل المتعددة والمتنوعة التي يعاني منها البلد سواء كانت الاقتصادية أم الاجتماعية كلها اسباب ادت الى مثل هذه الظاهرة.

ان أتسام الاوضاع السياسية في بنغلادش بقدر من عدم الاستقرار جعلها تتعرض لسلسلة من المشاكل خلفت آثاراً واضحة على جوانب الحياة العامة جعلتنا نتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها:

اولا: لم يصل الجهاز السياسي في بنغلادش لدرجة من التطور والنضج بحيث يجعله قادرا على الوقوف بوجه التقلبات السياسية المستمرة في البلاد التي تنتج حالة من عدم الاستقرار والتي تقود احيانا إما الى الشلل السياسي والاقتصادي في مؤسسات الدولة ومرافقها المهمة بسبب الاضرابات والاعتصامات من جانب قوى المعارضة او الى الانقلاب العسكري.

ثانيا : ضعف المؤسسات الدستورية وهشاشتها في بنغلادش ، فرغم وجود هذه المؤسسات الا ان قدرتها على توظيف ادواتها ووسائلها لرسم السياسات العامة وتنفيذها في البلاد تواجه في غالب الاحيان تحديات صعبة تجعل من عملها واجراءاتها لا تأتي بالنتائج المتوخاة منها .

ثالثا : اذا ما استمر الصراع الدائر بين الحزبين الرئيسين على وتيرته الحالية نفسها فأننا قد نشهد مستقبلا حالتين اولهما : حدوث انشقاقات داخل الحزبين لقوى رافضة لهذا الوضع المتأزم او لقوى وطنية تهمها مصلحة بلدها اكثر من مصالحها الخاصة ، و قد يدفعها الواقع الجديد الى تأسيس احزاب جديدة قد تتمكن من الوصول الى السلطة وازاحة الحزبين الرئيسين عنها ، وثانيهما : احتمالية تغير التركيبة الهرمية لقيادة الحزبين عبر صعود شخصيات جديدة لا علاقة لها بالعداء المستحكم بين عائلتي (مجيب الرحمن) و

[٥١] د. السيد عوض عثمان ، دلالات نتائج الانتخابات في بنغلادش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

(ضياء الرحمن) وما يستتبعه من تغيير في برنامج الحزبين عبر اعتماد استراتيجية جديدة للعمل تستخدم الوسائل السلمية للوصول الى السلطة .

رابعا : ان محاولات حكومة رئيسة الوزراء الحالية الشيخة (حسينة واجد) التخلص من الجماعات الاسلامية المتشددة يهدف في جانب منه الى منع طلبنة بنغلادش ، ففي بلد غالبية سكانه من المسلمين قد يخلق الارهاب الذي تمارسه هذه الجماعات وضعا متأزما في البلاد بحيث يسمح للولايات المتحدة وبعض الدول المجاورة بالتدخل في شؤونه الداخلية بحجة محاربة الارهاب ، ويزيد الاوضاع الاقتصادية سوءا عبر هروب الاستثمارات الاجنبية من بلد هو أحوج ما يكون الى هذه الاستثمارات لبناء امكاناته الذاتية وتطويرها .

خامسا : سيخلق تزايد اعداد المتقدمين للعمل في الجيش من خريجي المدارس الدينية على المدى البعيد قاعدة عريضة تستند اليها المؤسسة العسكرية قوامها ضباط ومراتب وجنود يحملون افكارا اسلامية تدعم قيام نظام سياسي يعتمد الشريعة الاسلامية قاعدة لحكمه وليس العلمانية التي اعتمدها النظام السياسي البنغالي طوال السنوات الماضية ، وبأحتمالية تدرج هؤلاء ووصولهم الى المناصب العليا في الجيش مستقبلا فأننا قد نشهد ولادة تحالف واسع وفعال ما بين قيادات عسكرية ذات توجهات اسلامية واحزاب سياسية اسلامية تكون نتيجته نظاما اسلاميا في بنغلادش مستقبلا .

سادسا : ان فرضية وصول جماعات اسلامية الى السلطة في بنغلادش تبدو صعبة التحقيق حاليا ، فالدول ذات المصالح في بنغلادش ستعمل على منع وصول هؤلاء الى السلطة عبر وسائل عدة منها ضرب هذه الجماعات في الداخل بواسطة قوى محلية متحالفة معها او تعطيل وصولها الى السلطة .

سابعا : في حال فشل الديمقراطية في بنغلادش فأن القوى الغربية ستفضل الحكم العسكري لأنه ذو طبيعة مصلحية على الحكم الاسلامي الذي يتميز بأنه ذو طبيعة معادية للغرب .

ثامنا : تعد اراضي بنغلادش من أخصب الاراضي الزراعية في العالم لوقوعها في مجرى نهري براهمبوترا والجانج ، لذا فأن استغلال هذه الميزة يستدعي من الحكومات البنغالية ومن اجل ان تصبح بلادهم سلة الغذاء العالمي ما يأتي : تطوير اساليب الزراعة، ومنع ظاهرة تقليل نسب الغابات التي يسببها قطع الاشجار حيث يمكن للغابات ان تقلل من اندفاع مياه الامطار والانهار ، والسيطرة على الفيضانات من خلال اقامة المزيد من السدود ، وتنظيم مجرى الانهار وكريها بصورة مستمرة ، واستغلال العنصر البشري وتوظيفه للعمل في الزراعة لا سيما وان بنغلادش تعد امة شابة حيث تشكل نسبة الشباب حوالي ٦٠ % من سكان البلاد.